

البناء الصرفي للاسماء والافعال في العربية

دراسة وصفية وتاريخية

عبد الرحمن ايوب

قسم اللغة العربية - جامعة الكويت

ملخص

يتناول هذا البحث الزيادات الاعرابية التي تلحق الاسم وزيادات الثنية والجمع والتنوين . ويتحدث عن ضماير الرفع والنصب التي تظهر فيها زيادات الثنية والجمع ويتتبع تاريخ هذه الزيادات وتطورها في ضوء الدراسات السامية المقارنة . ثم ينتقل الى دراسة الفعل والعناصر اللصقية فيه ودلالات هذه العناصر . ويتحدث عن حالات الفعل المضارع ومفهومات الحدث والزمن وكيفية الوقوع أو الجهة ويناقش قضية البناء والإعراب . ويخلص إلى أن الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية خاصتان بالاسماء وأن التغيرات التي تحدث في آخر المضارع لا ينبغي ان تعتبر علامات اعرابية لأنها ناتجة عن أدوات تسبب نقلاً في كيفية الحدث أو زمنه الخ . . ويتعرض في مناقشته للأعراب على المحل والإعراب المقدر فيقبل الأول ويرى أن الثاني لا مبرر له .

لا بد لي من إيضاح بسيط أقدمه بين يدي القارئ، لقد قصدت أول الأمر أن أقوم بتحليل صرفي أفرق فيه بين أواخر الأسماء وأواخر الأفعال ، حتى انتهي إلى مناقشة قضية الإعراب والبناء فيهما . ولكنني وجدت أن تغيرات آخر الفعل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوزنه وبالزيادات التي تنتج عن الوزن وبأجزائها ومفهوم كل جزء . ولهذا فقد وجدت من الضروري أن أتعدى العلاقات الاعرابية إلى الحديث عن الأوزان وأجزائها .

وقد بدأت بدراسة الاسم والزيادات الإعرابية التي تلحق به وجرتني الحديث إلى زيادات الثنية والجمع وإلى التنوين لما لهذه الزيارات من علاقة بالأعراب . وجرتني ذلك بالتالي إلى الحديث عن ضماثر الرفع والنصب التي تظهر فيها زيادات الثنية والجمع . وقد وجدت من الضروري أن أتبع تاريخ هذه الزيادات وتطورها . ثم انتقلت إلى دراسة الفعل وزياداته ، وهي في عمومها زيادات غير اعرابية وبينت في النهاية رأيا لي بالنسبة لأعراب الفعل .

وقد سلكت في عملي هذا الطريقة التحليلية الصرفية ، وهي تقوم على مبادئ ذكرتها مفصلة في بحث كتبه بعنوان « المفهومات الأساسية للتحليل الصرفي في العربية ولهجاتها » .

ولمن لم تتح له فرصة قراءة هذا البحث أقدم باختصار مفهومات ثلاثة هامة : -

١ - الصرفيم هو وحدة التحليل الصرفي Morpheme وهي أقل مجموعة من الأصوات ذات معنى .

٢ - هذا المفهوم العام لا يناسب العربية دون تعديل ضرورة أن بناء الكلمة يقوم فيها على المادة والوزن . والوزن عبارة عن عدد من الأصوات أو المجموعات الصوتية التي قد يعبر كل منها عن معنى مستقل وقد لا يعبر عن أي معنى ولا يكون له قيمة إلا باعتباره جزءاً من الوزن .

٣ - من أجل هذا أتيت بمفهومين جديدين هما « العنصر الصرفيمي » وهو جزء الوزن الذي له معنى خاص مثل ألف الأثنين والتاء في « كتيبنا » والمفهوم الآخر هو « الجزء الصرفيمي » وهو جزء الوزن الذي لا يمثل مدلولاً خاصاً مثل الفتحة بعد الكاف في « كتيبنا » .

واني أرجو ألا أكون مثقلاً على القارئ بتفصيل قد لا يراه ذا غناء .

صرفيات الاعراب في الأسماء :

يتميز الاسم في العربية بتوزيعه بين طرفي ثنائية تركيبية يطلق عليها « الإعراب » وطرفا الثنائية هما المبنى وهو الإسم الذي لا يتغير آخره بتغير التراكيب والمعرّب وهو الذي يتغير آخره بتغيرها .

وباستعراض التغيرات التي تحدث في الاسماء تبعا لمواقعها المختلفة يمكن القول بانها تنحصر فيما يأتي :

١ - زيادة حركة قصيرة هي الضمة أو الفتحة أو الكسرة في آخر الاسم للرفع والنصب أو الجر على التوالي .

- ٢ - تبادل الفتحة والكسرة .
 ٣ - تغير علامة الثنية والجمع من الألف أو الواو إلى الياء .
 ٤ - علامة صفرية .

وستولى هذه الأمور الأربعة بالبيان

أولاً - قد تطول الضمة أو الفتحة والكسرة . وذلك في الأسماء الخمسة وسبب هذا الطول أن هذه الأسماء مبنية على أصلين . وتكمل صيغتها بأحد أربعة أمور، التعريف بال التنوين أو التصغير أو إطالة الحركة الاعرابية عند الاضافة ، أي عند إمتناع التنوين ودخول « ل » .

وكل ذلك في حالة افرادها، أما في حالة تثنيها أو جمعها فإن زيادات الثنية والجمع تعوض عن نقص صيغة المفرد .

ثانياً - يجر الممنوع من الصرف بالفتحة ، وينصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ، ولكل من هاتين الحالتين سبب . أما جر الممنوع من الصرف بالفتحة ، فيبدو أن هذا قد حدث بادئ الأمر في صيغة الاسم الذي يكون على وزن الفعل مثل «أحمد» و«أكرم» ولا اتحاد مثل هذا الاسم مع الفعل في الوزن أخذ عنه التغير الثنائي في الحركات ، أي الضم أو الفتح وذلك لأن الجر لا يدخل في الأفعال^(١) . وقد عممت هذه الظاهرة في بقية أنواع الممنوع من الصرف تطبيقاً للقاعدة التطورية المسماة بمحاكاة النظير (أو المحاكاة) . analogy .
 وأما نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة ، فإنه خضوع لقانون صوتي تطوري في العربية القديمة نصه «في العربية القديمة تخالف الفتحة القصيرة الى كسرة قصيرة قبل الفتحة الطويلة أو بعدها» مثل «اقبال» مصدر «اقبل» وبزيادة الفتحة الطويلة في صيغة المصدر تحولت فتحة الهمزة إلى كسرة .

وبتطبيق هذا القانون على جمع المؤنث السالم المنصوب ، تصبح علامة النصب (الفتحة) كسرة لوقوعها بعد فتحة طويلة المسلمات ← المسلمات .

ثالثاً - الإعراب ظاهرة قديمة في اللغات السامية ، لم يستطع علماء المقارنة اللغوية تحديد نقطة بدئها . ولكن الثابت وجود الحالات الاعرابية الثلاثة ، الرفع وعلامته الضمة والنصب وعلامته الفتحة والجر وعلامته الكسرة . وقد كانت هذه الحركات في الأصل طويلة .

وفي هذه المرحلة لم يكن هناك تنوين . وبإضافة التنوين ، وهو نون ساكنة الى صيغة

الإسم العرب المنون قصرت الحركة في المفرد . وقد أضيفت النون إلى واو الجمع والف الثنية (وياء المخاطبة في الفعل المضارع) محاكاة للثنوين في المفرد .

وعلاوة الجمع المذكر السالم قديمة تتجاوز مرحلة اللغات السامية الى مرحلة أسبق هي مرحلة الساميات والحاميات ، ويمكن حتى الآن العثور على مادة تبين مرحلة نشأة هذه العلامة .

١ - في المصرية القديمة كانت صيغة الجمع تنتهي باللاحقة $/U/$ في حالة الرفع واللاحقة $/I/$ في حالة النصب كالعربية ولكن بدون نون بعدهما^(١)

٢ - في الأكادية كان الجمع يصاغ بزيادة : . $/U/$ في الرفع و $/I/$ في النصب والجر دون زيادة نون^(٢) .

٣ - في الأورجاريته كان الجمع باضافة $/U:M/$ في الرفع أو $/I:M/$ في النصب والجر .

٤ - في العربية الجنوبية واللحيانية كان الجمع يصاغ باضافة $/U/$ في الرفع و $/I/$ في النصب والجر .

٥ - في العبرية يصاغ الجمع باضافة $/I:M/$ دون اعتبار للحالة الإعرابية .

وهذا يدل على أن استعمال الواو في الرفع والياء في النصب والجر قديم كذلك ، أما المثني ، فقد كان في الساميات الأولى للدلالة على الأزواج الطبيعة كاليدين والعينين وكان يصاغ بزيادة الفتحة الطويلة في الرفع والياء الساكنة بعد فتح في النصب .

معنى ما سبق أن العلامة الإعرابية ليست الواو أو الياء بل مجرد التغير من واحدة لأخرى أي أن علامة الإعراب في المثني والجمع صرفية صوتيمية Morphophonemic

رابعاً - معنى أن العلامة صرفية عدم وجود صوت أو صفة صوتية تدل على حالة اعرابية . وهذه الحالة العدمية تؤدي هذا المفهوم الإيجابي بفضل وجود علامات وجودية في جميع الحالات الأخرى . والعلامة الصرفية هي عدم وجود ضمة أو فتحة أو كسرة طويلة أو قصيرة بما في ذلك ألف الاثنين وواو الجماعة ، ومتغيراتها ، للإشارة إلى حالة اعرابية بعينها .

وتوجد العلامة الصفرية في الحالات الآتية :

- ١ - الكلمات التي لا يتغير آخرها إطلاقاً وهذه تشمل الاسماء المبنية والاسم المقصور.
- ٢ - الاسماء المنقوصة في حالة الرفع والجر.
- ٣ - الاسماء التي اشتغل آخرها بحركة مناسبة ياء المتكلم أو حركة حرف الجر الزائد.

وقد اعتبر النحاة الأسماء المبنية وحدها معربة على المحل، وجعلوا اعراب الحالات الباقية بحركة مقدرة. ولما كان المحل هو الموقع، فإن معنى الإعراب على المحل لا يزيد عن وقوع الكلمة موقعاً يتطلب حالة اعرابية من الحالات الثلاث. وهذا أمر واقعي ولا شك.

أما الإعراب المقدر فإنه مجرد اعتبار ذهني لا يؤيده واقع، بل يقوم على اعتبارات بعضها غير مقبول مثل قوة الاسم المعرب وضعف المبنى الخ.

ولهذا فإننا نرى أن نعمم نظرية الإعراب على المحل باعتباره الحالة الإعرابية وهي موجودة في جميع الأسماء ذات المواقع فإذا تخلفت العلامة الإعرابية اكتفى بذكر المحل أي الموقع.

التنوين :

يظهر التنوين في العربية بعد الاسم المفرد للدلالة على التنكير، ولهذا فهو يسقط عند الإضافة وسبق «ال» لتعرف الاسم بهما. ويوجد التنوين في اللغات السامية الأخرى على صورة نون كالعربية أو على صورة ميم ويسمى في هذه الحالة تميمياً وأصل هذه الميم - كما يبدو - «ما» التي يسميها النحاة نكرة تامة وهي تفيد معنى التنكير.^(٤)

ويكتسب الاسم هذا المعنى عند وصفه بها مثل «رجل ما» و«كتاب ما» ويفترض أن يكون التنوين تطوراً للتميم، أي أن التنوين أحدث الظاهرتين. وللتميم بقايا في العربية منها:

- ١ - «شد قم» = شدق + م بمعنى واسع الشدق.
- ٢ - فسحم = فسحة + م بمعنى فسيح^(٥).
- ٣ - قد يكون منه الميم في «انتم» و«هم» وذلك على افتراض أنها تتكون من أنت (أو

هو) + علامة الجمع (الضمة التي قصرت لوجود الميم الساكنة) + م .

وقد مر بك أن علامة الجمع (الواو أو الياء) كانت في أقدم اللغات المصرية والاكادية والعبرية الجنوية واللحيانية مجرد حركة طويلة ليس بعدها نون أو ميم ، وأن هذه العلامة في اللغات الحديثة نسبياً، الاورجارية والعبرية قد كانت حركة طويلة (ضمة أو ياء) بعدها ميم وأنها في العربية حركة طويلة بعدها نون . وهذا يدل على أن النون أو الميم قد زادت في فترة متأخرة على علامة الجمع ولما كانت هذه النون أو الميم تسقط عند الاضافة كالتنوين فإننا نؤيد النحاة العرب في ربط هذه النون بالتنوين .

وقد زادت النون في المثنى قياساً على زيادتها في الجمع وقد كانت نون المثنى مفتوحة كنون الجمع ولكنها تحولت الى كسرة تطبيقاً للقانون الصوتي الذي أشرنا إليه ، حيث سبقت الفتحة القصيرة التي بعد النون فتحة طويلة هي علامة الثنية وكان النتيجة أن تحولت - آ نَ - / a : na / إلى ان / a : ni / ثم قيست حالة النصب والجر على حالة الرفع في كسر النون .

وفي سياق الحديث عن الثنية والجمع وعن النون والتنوين نرى من المناسب التعرض لضائير الثنية والجمع متصلة أو منفصلة . وهذه الضائير توجد في اللغات السامية على النحو الآتي :

ضائير الجمع

العربية - الأثيوبية -	السورية -	العبرية -	الأورجارية -	الأكادية.
المنفصلة أنتم	أنتمو	أتون	أتم	أتونو
هم	أيموتنو	هنون	هن	شن
المنفصلة لكم	لكمو	لكون	كم	كن
هم	هومو	هون	هم	نشن

ومن هذه القائمة تظهر النون في نهاية الصيغة أحياناً (كما في السورية والأكادية) والميم أحياناً أخرى . أما الحركة السابقة على الميم أو النون فهي دائماً الضمة . واذن فان معنى الجمع في هذه الصيغ مرتبط بالضم والنون أو الميم تماماً كما رأينا بالنسبة لجمع المذكر السالم . أما طول الضم فإنه ظاهر في بعض اللغات (كالسورية) ومن أجل هذا نفترض ما يأتي :

أنتم ، تتكون تاريخياً من الصرفيم « أنت » ملحقاً به واو الجماعة التي ظهرت في صورة

ضمّة قصيرة لإضافة الميم الساكنة (والميم) التي هي الصورة الأصلية للتونين أو النون التي لحقت بعلامة الجمع الواو أو الياء) . ويقال هذا أيضاً بالنسبة للضمير المنفصل « هم » والمتصل « هم » .

أما « كم » فالكاف فيه عنصر صرفي سامي بمعنى تاء المخاطب في العربية وقد ورد في بعض النصوص العربية القديمة بديلاً عن التاء في مثل: يا ابن زير طال ما عصيكا: . وطال ما عنيكنا يكا

ومثل قول امرأة « رأيتك بنحلم كولدك ابنا من طيب^(٦) » « بدلا من عصيت » و « عنيتنا » في البيت ومن « رأيت » و « ولدت » في قول المرأة .

أما ضمائر المثنى ، كما هو واضح من صيغها ، فقد بينت باضافة ألف التثنية إلى صيغة الجمع . وهذا يفسر وجود الميم . ومعنى هذا أن ضمير المثنى متأخر في الوجود عن ضمير الجمع .

(هم = ١ + هما) ، (كم = ١ + كما) ، (أنتم = ١ + أنتم)

نود في النهاية أن نضيف ملاحظتين عن اللهجة المصرية والسورية :

أ- في اللهجة المصرية

تظهر الميم (التمييم) بعد الضمة الطويلة (واو الجماعة) في صيغة الفعل الماضي والمضارع فتقتصر هذه الضمة هكذا

في العربية	في المصرية
كتبوا	كتبم
تكتبون - تكتبون	تكتبم
يكتبون	يكتبم

ونحن نرجح أن الميم في المصرية ليست احتفاظاً بظاهرة التمييم القديمة بل هي تطور صوتي تحول بالنون الى ميم ساكنة قصرت معها الحركة السابقة عليها . ويؤيد هذا في المصرية اضافة الميم الساكنة إلى الفتحة الطويلة في أحد الأسماء الخمسة « فو »

في العربية	في المصرية
فو	فوم ← فَم

وقد أضافت المصرية الميم بعد الواو في (فو) كما اضافتها بعد الواو في « كتبوا » . وفي اللهجة المصرية تظهر الكلمة بفتح الفاء (فم) . ولكن هناك بقايا من اللفظ بضم الفاء في مثل « فم » الخليج « و فم المعدة » و « فم السجارة » .

ب - في اللهجة السورية

تحتفظ اللهجة السورية بالنون في ضمائر الرفع والنصب المتصلة والمنفصلة هكذا:

العربية	السورية
هم	هن / هنن ^(٧)

مثل : هنّ اما ما هنن^(٧) = هم أوليسوا «هم»

هن راحوا على المدرسة = هم ذهبوا الى المدرسة .

هم	هن
----	----

مثل : شفتوهن ؟ = هل رأيتم أياهم

شفتاهن = لقد رأيناههم .

ويمكن أن تكون السورية قد احتفظت بالضمير السورباني «هن» بدلا من هم وقد

سبق أن ذكرناه في قائمة الضمائر السامية .

الصرفيمات في الصيغ الفعلية

ج	ب	أ	
المضارع	الأمر	الماضي	١ - المتكلم المفرد
أكتب		كتبت	
تكتب	اكتب	مذكر كتبت	٢ - المخاطب المفرد
تكتبين	اكتبي	مؤنث كتبت	٣ -
يكتب		مذكر كتب	٤ - الغائب المفرد
تكتب		مؤنث كتبت	٥ -
تكتبان	اكتبا	كتبتما	٦ - المخاطب المثني
يكتبان		مذكر كتبا	٧ - الغائب المثني
تكتبان		مؤنث كتبتا	٨ -
نكتب		كتبتنا	٩ - المتكلم الجمع

١٠ - المخاطب الجمع مذكر	كتبتهم	اكتبوا	تكتبون
١١ - مؤنث	كتبتن	أكتبن	تكتبن
١٢ - الغائب الجمع	مذكر	كتبوا	يكتبون
١٣ - مؤنث	كتبن		يكتبن

في الجدول السابق توجد ٣٣ صيغة فعلية يلاحظ فيها ما يأتي :

- ١ - جميع صيغ الماضي - فيما عدا (٤) أ - بها عناصر لواحق فقط
- ٢ - جميع صيغ الأمر - فيما عدا (٢) ب - بها عناصر لواحق فقط
- ٤ - خمسة من صيغ المضارع بها سوابق فقط (١ ج - ٢ ج - ٤ ج - ٥ ج - ٩ ج) وآخر هذه الصيغ يتغير من ضم الى فتح الى سكون .
- ٤ - ستة من هذه الصيغ بها عناصر سوابق وعناصر لواحق تنتهي بنون توجد احياناً وتسقط احياناً أخرى وهي (٤ ج - ٦ ج - ٧ ج - ٨ ج - ١٠ ج - ١٢ ج) .

٥ - صيغتان تبدآن بعناصر سوابق وتنتهيان بعنصر لاحق (هو النون المفتوحة بعد سكون) لا يسقط اطلاقاً .

٦ - تلحق بالمضارع نون يفتح ما قبلها تسمى نون التوكيد، يجعل النحاة الفعل فيها مبنيًا .

ويمكن تقسيم هذه العناصر اللصقية الى أقسام هي :

- | | |
|-----------------------|----------------|
| أ - الصفرية | هـ - ذات الألف |
| ب - ذات الهمزة | و - ذات الواو |
| ج - ذات التاء | ز - ذات الياء |
| د - ذات النون | |
| أ - العناصر الصفرية : | |

توجد في «كتب» (٤أ) والفتحة في نهايتها ليست عنصراً متغيراً وفي «اكتب» (٢ب) والهمزة الأولى همزة وصل يعتبرها البعض جزءاً من الوزن ويعتبرها آخرون عنصراً زائداً على الوزن للتوصل للنطق بساكنين متواليين . وليس لهذا الاختلاف قيمة عملية تذكر .

ب - العناصر ذات الهمزة :

لا توجد هذه العناصر الا في صيغة المضارع للمتكلم المفرد «أكتب»
(أ) ومع هذا فلا تعتبر هذه الهمزة صرفيا ، بل عنصرا صرفيا وذلك لأنها جزء
من صرفيم الوزن في صيغة المضارع . وبعبارة أخرى فان الهمزة ليست
وحدها هي التي تعبر عن المعنى السابق بل أن الوزن كله هو الذي يقوم بهذا
الدور، وليست الهمزة سوى عنصر من عناصره.

ج - العناصر ذات التاء :

توجد هذه العناصر في الصيغ الآتية :

	الافراد	التكلم	وتعبر عن	(انا) كتبتُ
التذكير	الافراد	الخطاب	وتعبر عن	(انت) كتبتَ
التأنيث	الافراد	الخطاب	وتعبر عن	(انت) كتبتِ
التأنيث	الأفراد	الغيبة	وتعبر عن	(هي) كتبتُ
	الثنائية	الخطاب	وتعبر عن	(انما) كتبتما
التأنيث	الثنائية	الغيبة	وتعبر عن	(هما) كتبتا
التذكير	الجمع	الخطاب	وتعبر عن	(انتم) كتبتم
التأنيث	الجمع	الخطاب	وتعبر عن	(اتن) كتبتن
				وهذه الصيغ كلها من صيغ الماضي .
التذكير	الافراد	الخطاب	وتعبر عن	(انت) تكتب
التأنيث	الافراد	الخطاب	وتعبر عن	(انت) تكتبين
التأنيث	الافراد	الغيبة	وتعبر عن	(هي) تكتب
	الثنائية	الخطاب	وتعبر عن	(انما) تكتبان
التأنيث	الثنائية	الغيبة	وتعبر عن	(هما) يكتبان

التذكير	الجمع	الخطاب	وتعبر عن	تكتبون (انتم)
التأنيث	الجمع	الخطاب	وتعبر عن	تكتبن (انتن)

من هذا العرض نستخلص ان التاء تعبر عما يأتي :

- ١ - التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، أي أنها ليست مخصصة بشخص .
- ٢ - التأنيث أو التذكير، أي أنها ليست مخصصة بجنس .
- ٣ - التاء وحدها يمكن أن تعبر عن العدد ولكن الثنية أو الجمع لا يتم التعبير عنهما في الصيغ ذات التاء الا بوجود لاحقة خاصة بكل منهما - والحركة اللاحقة للتاء في صيغة المضارع ، لا تدل على واحد من هذه المفهومات الثلاثة ، ولا يقتصر وجودها على حالة وجود التاء بل أنها تأتي مع بقية حروف المضارعة وبالتالي لا يمكن أن تنسب إليها دلالة الشخص أو الجنس أو العدد كما أنها ليست دليلاً على ارتباط نحوي حتى يمكن أن تعتبر علامة اعرابية . ومن ثم فإنها لن تعتبر سوى جزء من الوزن .

أما الحركة اللاحقة لتاء الماضي فإن كانت ضمة قصيرة عينت المفرد المتكلم وان كانت فتحة قصيرة عينت المخاطب المفرد وان كانت سكوناً عينت المفرد المؤنث الغائب . واذا تلتها الف الثنية وحدها دلت على التأنيث والسغية (كتبتا) ، فاذا تلا التاء علامة جمع كانت مضمومة « كتبتن » و (كتبتن) ودلت التاء على الخطاب . ولكن اذا أتت « ما » بعد التاء المضمومة دلت التاء على الخطاب و « ما » على الثنية هكذا .

- ست - التكلم - الأفراد .

- ست + ما = الخطاب - الثنية

- ست + م = الخطاب - الجمع - التذكير

- ست + ين = الخطاب - الجمع - التأنيث .

وهكذا يظهر أنه ليس من الممكن اعتبار « ست » وحدها عنصراً مشتركاً بين الحالات الأربعة أي أنه بالرغم من وضوح دلالة التاء على الخطاب أو التأنيث فإن هذه الدلالة ليست مطردة ، إذ أنها قد توجد مع التكلم والتذكير في حالات أخرى .

العناصر ذات النون :

١ - في الماضي صيغة واحدة من الصيغ ذات النون « كتبتنا » و « سنا » هذه تفرق عن

«نا» أخرى تعتبر لاحقة ضميرية بينما تعتبر «نا» التي معنا مجرد عنصر صرفي وسبب ذلك ما يأتي :

أ - أكلنا
لا يمكن احلال اسم ظاهر محلها
ضربونا
ضربوا محمدا
(في أكل الولد يختلف وزن الفعل فلا يمكن احلال الأسم الظاهر)
يكون هناك احلال بل جملة جديدة)

ب - أكلنا
يلزم سكون ما قبلها
ضربونا
لا يصح سكون ما قبلها الا اذا كان تاء تأنيث
ضربنا - ضربتنا
ج- مقصورة على صيغة الماضي
يمكن ان تأتي مع الماضي والمضارع
والأمر والاسم والحرف
ضربنا يضربنا - لنا - كتابنا

ولما كان من الواضح ارتباط «نا» (ضمير الرفع) بالصيغة الفعلية وعدم امكان احلال سواها محلها دون تغير وزن الفعل، فاننا نعتبرها عنصراً صرفياً أي جزءاً من الوزن بينما تعتبر الثانية صرفياً مقيداً ضميرياً . وشأن «نا» (ضمير النصب) في هذا شأن جميع ضماير النصب والجر المتصلة .

٢- في المضارع

أ - نكتب
وتدل الصيغة على التكلم والجمع
ب - تكتبين
وتدل الصيغة على الخطاب والتأنيث والجمع
ج- - يكتبين
وتدل الصيغة على الغيبة والتأنيث والجمع

ومن الصيغ ذات النون السابقة لا يمكن تخصيص معنى واحد للنون فهي مرة للمتكلم الجمع (نا) ومرة للتأنيث .

٣ - تكتبين- تكتبون - يكتبون - تكتبان - يكتبان . والنون هنا كما سبق أن أشرنا توجد أحياناً وتسقط أحياناً وجودها وعدمها يرتبط بوجود أدوات قبلها أو عدم وجودها ولا تعبر هذه النون عن جنس أو شخص أو عدد، بل أن الذي يعبر عن هذه المعاني اجزاء اخرى في الصيغة .

العناصر ذات الألف :

أ - كتبا
وتدل الصيغة على الغيبة والتذكير والثنية
ب - كتبنا
وتدل الصيغة على الغيبة والتأنيث والثنية

ج - كتبنا

وتدل الصيغة على الخطاب والثنية

وبمقارنة كتب وكتبنا ، وكتبت وكتبنا - وكتبت وكتبتم وكتبنا يظهر أن الألف لا تعبر إلا عن الثنية أما التانيث أو الخطاب فهما من دلالة التاء

د - اكتبنا وتدل على الخطاب والثنية وبمقارنتها « اكتب » يتضح أن

الألف لا تدل على غير الثنية ، أما الخطاب فهو من دلالة الوزن واما التذكير فهو دلالة صفرية هي الخلو من الياء التي توجد في « اكتبني » .

وتدل الصيغة على الخطاب والثنية

هـ - انما) تكتبان

وتدل الصيغة على التانيث والثنية

(البتان) تكتبان

وتدل الصيغة على الغيبة والثنية

(هما) يكتبان

وبمقارنة هذه الصيغ بكل من (أنت) تكتب و (هي) تكتب وهو (يكتب) يظهر أن الألف تعبر الثنية أما الدلالة على الخطاب أو التانيث أو الغيبة فقد عبر عنها بعناصر أخرى .

العناصر ذات الواو :

وتدل الصيغة على الغيبة والجمع والتذكير

أ - كتبوا

وبمقارنة هذه الصيغة بالصيغة « كتب » يظهر أن الواو لمجرد العدد اما الغيبة فقد عبر عنها بالتجرد من عنصر الخطاب او التكلم (التاء المفتوحة أو المضمومة) وأما التذكير فقد عبر عنه التجرد من التاء الساكنة . ولم يبق للواو سوى الدلالة على العدد (على أن يدخل في اعتبارنا اختصاص الواو بالمذكر أيضا) .

وتدل على الخطاب والتذكير والعدد

ب - اكتبوا

وبمقارنتها بالصيغة « اكتب » يتضح أن الواو دلت على التذكير والعدد .

وتدل على الخطاب والجمع والتذكير .

ج - تكتبون

وتدل على الغيبة والجمع والتذكير

د - يكتبون

وبمقارنة أحد المثالين ج ، د بالآخر يظهر أن الدلالة على الغيبة والخطاب تؤدي بالياء أو التاء وإن دلالة الواو هي جمع المذكر .

العناصر ذات الياء

أولاً : السابقة « يـ » (ياء المضارعة) .

- | | |
|------------|--|
| أ - يكتب | وتدل الصيغة على الغيبة والافراد والتذكير . |
| ب - يكتبان | وتدل الصيغة على الغيبة والثنية والتذكير . |
| ج - يكتبون | وتدل الصيغة على الغيبة والجمع والتذكير . |
| د - يكتبن | وتدل الصيغة على الغيبة والجمع والتأنيث . |

وبمقارنة الصيغ السابقة يتضح أن الياء تدل على الغيبة فقط وأنها ليست للتذكير بالضرورة لوجودها في « يكتبن » مع نون الأنثى .

ثانياً : الكسرة الطويلة

- | | |
|------------|--|
| أ - اكتبى | وتدل الصيغة على الخطاب والافراد والتأنيث |
| ب - تكتبين | وتدل على الخطاب والافراد والتأنيث . |
- وبمقارنتها بالصيغة « اكتب » يظهر أن الدلالة على التأنيث ناتجة من الكسرة الطويلة .
فهي النون التي تلحق واو الجماعة وألف الثنية وهي كذلك تسقط إذا سبقها أحد حروف معينة وليست ذات دلالة مميزة .

لاخر الفعل المضارع حالات ثلاث :

ضم الآخر ، أو ثبوت النون مع الأفعال الخمسة وفتح الآخر أو سكونه أو حذف هذه النون أو حرف العلة الأخير في المادة . ويعبر الفعل عن مفهومات ثلاثة هي الحدث والزمن وكيفية الوقوع بالإضافة الى مفهوم رابع نسميه الجهة mood وهو إذا ما كانت الجملة على سبيل الخبر أو الإنشاء . وإذا تغير واحد من هذه المفهومات الأربعة تغير معه آخر المضارع . ونسبني هذا التغير بمصطلح القلب . ويكون كما يأتي :

أولاً : قلب الزمن

- | | |
|--|-----------|
| أ - من الحال إلى الماضي ، مع عدم التوقع (بوجود لم) | يكتب محمد |
| ب - من الحال الى الماضي مع توقع (بوجود لما) | يكتب محمد |

ويسكن آخر المضارع في هاتين الحالتين

ج- من الاستقبال إلى إستحالتة (مع وجود لن) .

سيتكلم لن يتكلم

ويفتح آخر المضارع في هذه الحالة أو تسقط نونه ان كان من الأفعال الخمسة .

ثانياً : قلب الحدث . وهو على نوعين

أ- بتحويله لمصدر مؤول

- | | |
|-----------------|--|
| أريد أن أسافر - | أي اريد السفر |
| مع أن | ١ - مع أن |
| جئت لأسافر | ٢ - مع لام التعليل |
| جئت كي أسافر | ٣ - مع كي |
| جئت حتى أسافر | ٤ - مع حتى |
| جئت حتى أسافر | ٥ - مع اداة عطف تعطف الفعل على مصدر سابق |

مذاكرتك وتفوز خير من الفشل
مذاكرتك ثم تفوز خير من الفشل
أي مذاكرتك وفوزك
الخ

وفي هذه الحالات كلها يفتح آخر المضارع ، أو تسقط نونه ان كان من الأفعال الخمسة .

ب- بتحويله من الخبر للشرط باستعمال ادوات معينة
ان تسافر أسافر معك

وفي هذه الحالة يسكن آخر المضارع أو تسقط نونه ان كان من الأفعال الخمسة .

ثالثاً : قلب الكيفية

- | | |
|--|-------------------------------|
| أ - باستحالة حدوث الحدث أو عدم لياقته وذلك باضافة لام الجحود | ما كان الله ليعذبهم وانت فيهم |
| عدم اللياقة | ما كنت لا تعلم لولا استاذي |
| عدم الأمكان | |

ب- باستحالة لزوم حدث لآخر وذلك بعد فاء السببية
ما أنت بجاهل فتخاف

ما أنت بجان فتدان

وفي هذه الحالات يُفتح آخر المضارع .

رابعاً : قلب الجهة وذلك بتحويل المضارع من الخبر إلى الانشاء .

أ - باضافة لام الأمر

لنكتب - لتدع - لتذهبوا

ب - بالنهي

لا تكتب

ويسكن هنا آخر المضارع أو تسقط لام معتل الآخر او النون الأخيرة من الأفعال الخمسة .

.....

في كل هذه الحالات حدثت التغيرات في آخر المضارع نتيجة التغير في مفهوم الصيغة لا عن علاقة نحوية بين أجزاء الجملة . يكون هذا التغير ناتجاً عن وجود أداة سابقة على المضارع ، ولكن الأداة لا تمثل موقعا من مواقع الجملة . وإذن فالتغير الدلالي تغيير في الفعل نفسه لا في علاقته مع سواء .

وذلك على العكس من التغير الموقعي الذي يحدث في الأسماء والذي ينتج عنه تغيير في آخر الاسم في آخر الاسم سببه علاقته مع سراه .

النحاة وقضية البناء والأعراب

هناك عدد من المفهومات الخاصة بقضية الأعراب والبناء صرح النحاة العرب ببعضها ويفهم بعضها الآخر من سياق مناقشاتهم وأن لم يصرحوا به وسنحاول هنا تحديد هذه المفهومات :

- ١ - الأعراب هو قابلية اواخر الكلمات للتغير بتغير التراكيب والبناء هو عدم قابليتها للتغير.
- ٢ - الأعراب والبناء صفة ذاتية للكلمة ، فالكلمة معربة سواء وقعت في تركيب أو لم تقع فيه . ولهذا صح للنحاة أن يذكروا قوائم بالأسماء المعربة وبالأسماء المبنية أي أنهم وصفوها بالأعراب والبناء دون أن توجد فعلا في تركيب ما .
- ٣ - الموقع الأعرابي علاقة تقوم بين الأجزاء الرئيسية في الجملة ، اي بين الاسماء والأفعال

بعضها وبعض ولهذا فان الأدوات لا تمثل مواقع من الجملة بل هي معدلات لمفهوم الجملة في عمومها أو مفهوم جزء من أجزائها . مثل سين الاستقبال و«ما» النافية الخ .

٤ - الموضع هو المكان الذي توجد فيه الكلمة ذات الموقع ، ولكل موقع موضع اساسي يجوز ان يتغير بالتقديم أو التأخير . وثمة حالات منع فيها النحاة ذلك والزمووا الكلمة بموضع معين .

٥ - الحالة الإعرابية وهي نتيجة للموقع ، أي أنه لا بد من أن يكون لكل كلمة ذات موقع حالة اعرابية ، اما الكلمات التي لا موقع لها كالحروف فليست ذات حالة اعرابية . والحالات الإعرابية هي الرفع والنصب والجر والجزم . ولنا في هذه الحالة الأخيرة نظر .

٦ - العلامة الإعرابية، هي صفة مادية في الكلمة تدل على حالتها الإعرابية، وقد تكون العلامة عديمة - ويسمونها في هذه الحالة اعرابا على المحل أو علامة مقدرة .

٧ - الإعراب فرع المعنى . وبالتالي فإنه لا ينبغي أن يخل به .

وبالرغم من وضوح هذه المفهومات فقد خلط النحاة في تطبيقها وستعرض لامثلة فن هذا الخلط .

أولاً : المنادى

أ - قال النحاة بأن المنادى اسم منصوب . ومعنى ذلك انه ذو حالة اعرابية ولما كانت الحالة نتيجة للموقع ، ولما كان الموقع نتيجة لعلاقة بين جزئين رئيسيين في الجملة ، أي بين الأسماء والأفعال فقد جهد النحاة في محاولة إيجاد الطرف الآخر من العلاقة وهو « العامل » ولهذا قالوا بأن الناصب الفعلي هو أداة النداء . ولتصحيح رأيهم قالوا بأن « يا » تساوي « أنادي » وأن الاسم المنادى بناء على هذا منصوب لأنه مفعول في المعنى . ومقتضى قولهم هذا أن تكون الجملة « يا عبد الله » مساوية في مفهومها للجملة « ادعوا عبد الله » ويعيب هذا الرأي ما يأتي :

١ - في الجملة « ادعوا عبد الله » يكون « عبد الله » هو الجزء المكمل و« ادعوا » هو الجزء الأساسي وبذلك فلو حذف الجزء المكمل « عبد الله » لبقيت الجملة . أما في الجملة « يا عبد الله »

فان الجزء الذي يمكن الاستغناء عنه هو « يا » حيث يمكن النداء بدونها . وهذا يعني فساد القول بتساوي « عبد الله » في « ادعوا عبد الله » و« يا عبد الله » من وجهة النظر التركيبية .

٢ - يحول الإعراب المذكور الجملة « يا عبد الله » من جملة انشائية إلى جملة اخبارية ضرورة

القول بتساوي « ادعوا عبد الله » وهي جملة خبرية بالجملة « يا عبد الله » . وقد سبق أن ذكرنا أنهم هم انفسهم قد قرروا بأن الإعراب فرع المعنى .

ب - في الجملة «يا محمد» و«يا رجل»، يقول النحاة بأن كلا من «محمد» و«رجل» اسم مبني على ما يرفع به في محل نصب . ولنا هنا مأخذان .

أولاً : ان كلا من هذين الاسمين اسم معرب ضرورة انه قابل للتغير بتغير التركيب وبالتالي لا ينطبق عليه تعريف المبني .

ثانياً : أن كلا من هذين الأسمين لا يصح أن يكون في محل نصب ضرورة أن الحركة الأخيرة فيه ليست حركة بناء كما ذكرنا في أولاً . وإذا لم تكن حركة بناء فلا بد أن تكون حركة اعراب وإذا كانت حركة اعراب فلا يمكن ان يكون الاسم معرباً على المحل ، إلا إذا كان هناك مانع من الإعراب الظاهر كوجود حرف جر زائد ومثل هذا المانع غير موجود .

أما سبب وقوع النحاة في هذا الخلط فيرجع إلى أمرين هما رغبة النحاة في توحيد قاعدة اعراب المتادى المفرد العلم والنكرة المقصودة والمتادى المضاف : وما دام الأخير قد نصب على المفعولية أو على شبهه بالمفعولية فلا بد من نصب الأول . ولما كانت الضمة ليست علامة ثانوية للنصب فقد قال النحاة بالنصب على المحل . أما الأمر التالي فهو عدم التنوين ولما كان التنوين عندهم يدخل على الأسماء المعربة ، وهو لا يوجد في هاتين الحالتين ، فقد قالوا بينائهما ، لعدم وجود التنوين .

ولم يكن النحاة بحاجة لهذا الفرض حيث أن التنوين لا يأتي مع الاسم المعرب المعرف بال والمضاف وكان من الممكن اضافة حالة ثالثة هي المتادى المفرد العلم والنكرة المقصودة .

٢ = اسم لا النافية للجنس

«لا رجل في الدار» قال النحاة ببناء رجل بالفتحة . وما قيل من عدم جواز بناء العلم المفرد والنكرة المقصودة يقال هنا .

وكان على النحاة في الحالتين القول بفتح الاسم (أو نصبه) دون تنوين وعدم التخرج من أن يكون للاسم المفرد العلم عند النداء حكم يخالف الاسم المضاف فيكون الأول مرفوعاً دون تنوين والثاني منصوباً دون تنوين أيضاً^(٨) لضافته .

٣ = جملة التعجب

أ - ما أكرم محمدا يعرب النحاة «ما» مبتدأ (يعنى شيء) وأكرم فعلاً ماضياً ومحمداً مفعولاً . وينتج عن هذا الإعراب تغير معنى الجملة من التعجب إلى الأخبار حيث أنهم

يفسرونها بالجملة «شيء عظيم أكرم محمدا». ومثل هذه الجملة تحتل الصدق والكذب وهو مالا يحتمله التعجب. وكذلك يقتضي اعرابهم اسناد الكرم - أو بالادق الاكرام - إلى «شيء ما» - أو «شخص ما». وبالتالي يكون «محمدا» فضلا يمكن حذفه وهذا لا يأتي في جملة التعجب لأن الكرم فيها منسوب لـ «محمد». وفي جملة التعجب المتعجب منه هو كرم محمد لا اكرام شخص لمحمد.

ب - أكرم بمحمد . يعرب النحاة «أكرم» فعلا ماضيا اتى على صيغة الأمر والباء حرف جر زائد و «محمد» مفعولا لا كرم.

وهذا الإعراب كما قلنا يفسد المعنى ومن ثم فانه لا يجوز. وتأخذ على النحاة أيضاً ما يأتي:

١ - «أكرم» ليست فعلاً ماضياً لأنها ليست على وزن الفعل الماضي ولا يمكن أن تأخذ علاماته ولا تعبر عن وقوع حدث في زمن مضي ، كما أنها ليست فعل أمر لأنها لا تعبر عن الخطاب ولا يمكن أن تلتحق بها زيادات الأمر مثل ياء المخاطبة وواو الجماعة ونون النسوة ولا تفيد معنى الأمر.

٢ - ليست الباء حرف جر زائد لأنه لا يجوز أن تحذف، بل انها جزء لا يتجزأ من التركيب التعجبي .

٣ - ليس «محمد» مفعولا لأن التعجب هو من الكرم المسند إليه لا الواقع عليه . ولأنه لو كان مفعولاً لجاز حذفه .

والواقع أن جملة المنادى وجملة التعجب من التركيبات الخاصة التي لا ينبغي ان تطبق عليها القواعد الأعرابية بحذافيرها. ويكفي أن يقال بان «محمد» في «يا محمد» اسم منادى مرفوع بالضممة دون تنوين و«عبدالله» و«يا عبدالله» اسم منادى منصوب بالفتحة وأن اسم لا منصوب دون تنوين وأن «ما اكرم محمدا» مكونة من ما التعجبية ولا موقع لها وأكرم وهي الصيغة المشتقة للتعجب ومن محمد وهو اسم متعجب منه منصوب . وأن «أكرم بمحمد» مكونة من صيغة التعجب «أكرم» وحرف الجر و«محمد» المتعجب منه المجرور بحرف الجر وبهذا يكون الإعراب وصفاً للواقع لا تأويلا يفسر المعنى .

هل الحرف والفعل معربان أو مبنيان

١ - يقول النحاة في سياق أعرابهم بأن الحرف مبنى ولا محل له من الإعراب .

ويقولون ذلك أيضاً بالنسبة للفعل الماضي والأمر فهم عند اعراب الجملة «ضرب محمد»

يقولون «ضرب» فعل ماض لا محل له من الإعراب «ومحمد» فاعل ولما كان المحل الأعرابي نتيجة للموقع الإعرابي، فإن مقتضى ذلك أنهم يقولون بأن الفعل لا موقع له من الاعراب . وإذا كان الموقع هو علاقة تقوم بين الفعل والأسم ومن أجلها كان «محمد» في الجملة المذكورة في موقع الفاعل، فإن مقتضى هذا أن يكون للفعل موقع كذلك ضرورة أن للفعل علاقة بالفاعل كما أن للفاعل علاقة بالفعل .

وقد كان على النحاة القول بوجود موقع للفعل ، لأنه مسند، والاسناد يكون بتكميل المسند اليه بالخبر أو الفعل، وإذا كان التكميل يقتضي أن يكون للخبر موقع فقد كان من الواجب أن يكون للفعل موقع كذلك .

٢ - إذا وقع الاسم متقدماً وبعده فعل مسند اليه مثل «محمد قام» أو «محمد يقوم» فإن النحاة لا يقولون بوجود موقع للفعل حيث أن خبر «محمد» هو الجملة من الفعل والفاعل وليس الفعل ذاته .

٣ - كذلك ينكرون وجود موقع للفعل، بان يكون حالاً أو صفة في مثل «جاءني رجل يتكلم» ، «وجاءني الرجل يتكلم» لأن الصفة والحال هي الجملة المكونة من الفعل والفاعل وليست الفعل . وليست الفعل .

الواضح من كل هذا أن النحاة لم يجعلوا للفعل موقعا . وإذا كان الموقع هو المبرر لوجود حالة اعرابية فكيف يقول النحاة بوجود حالات اعرابية في المضارع ، (رفع أو نصب أو جزم) . ان للتغير الذي يحدث في آخر صيغة المضارع عندهم مفهوماً مختلفاً عن التغير الذي يحدث في آخر الأسماء . ذلك لأن المضارع يرفع لعدم وجود واحد من حروف معينة قبله وينصب لوجود واحد من مجموعة من الحروف وبجزم لوجود واحد من مجموعة أخرى .

ولما كان التغير الذي يحدث في آخر الأسماء نتيجة علاقة نحوية بين اجزاء الجملة والتغير الذي يحدث في آخر الأفعال نتيجة لدخول حروف يختص بها المضارع وحده وتعديل معناه - أي أنها لا تعبر عن مفهوم تركيبى كالاسناد أو المفعول أو الظرفية الخ - ولما كان النحاة انفسهم لا يقولون بوجود موقع للفعل الماضي ولا للفعل الأمر كما رأيت لكل هذا فاننا نرى ما يأتي :

أولاً : الموقع الأعرابي مختص بالأسماء ، وبالتالي فإن الحالة الاعرابية والعلامة الاعرابية وهما مترتبان على الموقع خاصتان بالاسماء .

ثانياً : التغيرات التي تحدث في آخر المضارع هي تغيرات ناتجة عن ادوات تسبب

نقلاً ، أي تغيراً في كيفية الحدث أو زمنه الخ كما رأيت وبهذا فلا ينبغي أن تعتبر علامات اعرابية .

ثالثاً : إذا كان الفعل والحرف لا محل لهما من الاعراب . وإذا كان الاعراب ناتجاً عن احتمال وجود الكلمة في محل (أي في موقع) فإن من غير المناسب أن يوصف الفعل بالاعراب أو بنقيضه وذلك لأن الشيء إذا لم يكن ذا طول فلا يمكن أن توصف بالقصر .

رابعاً : يجب ألا تطبق القواعد النحوية على اطلاقها والا تحكم الاعتبارات المنطقية في التحليل اللغوي بل ينبغي أن نفهم ان اللغة لا تبني على المنطق وان الصدفة التاريخية قد تحل بكثير من الواقع المنظم للغة ، ومن أجل هذا فلا بد من أن يكون اعرابنا للجملية متمشياً مع طبيعتها وقابلاً لعدم ضرورة تطبيق القاعدة على كل مثال ، بل يجب أن ندخل في اعتبارنا وجود التركيبات الخاصة التي تخرج عن القواعد .

خامساً : يعتبر وجود الحركة الصفرية في المنقوص ولا تعتبر في المقصور وسبب هذا أن في المنقوص ثنائية « الفتححة / الحركة الصفرية » أما المقصور فلا توجد فيه حركة اعرابية في أي حالة من الحالات مما يجعله مساوياً لاسم الاشارة « هذا » والحرف « إلى » من وجهة نظر وجود صرفيم زائد على الصيغة الأساس أو عدم وجوده .

سادساً : سبق أن سلمنا بثنائية المعرب / المبني بناء على أن كلا منهما يشغل موقعاً اعرابياً ، ولكن أحدهما يحمل لاصقة تدل على الحكم الاعرابي للموقع بينما لا يحمل الآخر مثل هذه اللاصقة . ولكن هذا لا يعني أن « هذا » في الجملة « جاء هذا » لا تشغل نفس الموقع الذي يشغله « الرجل » في « جاء الرجل » وما دام الحكم الاعرابي مترتباً على الموقع الاعرابي ، فانه لا مفر من قبول النظرية النحوية القديمة القائلة بالاعراب على المحل .

وإذا كنا نقبل الاعراب على المحل ، فاننا نرفض الاعراب المقدر لأن قبوله يقتضي وجود علامة مقدرة أي وجود علامة غير موجودة . ومن أجل هذا نرى الاكتفاء بالاعراب على المحل في جميع الحالات التي قال فيها النحاة بالاعراب المقدر ، لأن معنى الاعراب على المحل لا يجافي المنطق كما يجافيه الاعراب المقدر ، إذ أنه لا يزيد على القول بأن الحكم الاعرابي لموقع معين هو الرفع أو النصب أو الجر ، وما دام الحكم نتيجة للموقع فان أية كلمة أو مجموعة من الكلمات تحتل موقعاً يكون لها بالضرورة حكم اعرابي .

الهوامش :

- (١) أنظر بروكلمان الفقرة ١٧١ .
- (٢) موسكاتي فقرة ١٢ - ٣٨ .
- (٣) موسكاتي فقرة ١٢ - ٣٩ .
- (٤) بروكلمان الفقرة ١٧٩ .
- موسكاتي الفقرة ١٢ - ٢٢ .
- (٥) موسكاتي الفقرة ١٣ - ١ ، ١٣ - ١٤ .
- (٦) معنى العبارة « رأيت في الحلم اني ولدت طفلا من ذهب » . أنظر موسكاتي ١٣ - ٧ .
- (٧) يستعمل الدكتور عدنان حموي الاستاذ بجامعة الكويت « أما » وترفض السيدة سوزان علياني استعمالها وتضع مكانها « أو » هكذا (هين أو موهئن) .
- (٨) يمكن القول بأن الحركة في آخر الاسم المنادى واسم « لا » النافية للمجنس ليست حركة اعراب لعدم وجود موقع اعرابي للاسم ، حيث انه لا يوجد معه اسم او فعل آخر في التركيب . وهذه الحركة هي حركة الجهة كحركات آخر المضارع كما سنرى وهي تدل على الجهة أي على النداء او نفي الجنس لا على الخبرية .

المراجع العربية :

- ١ - فقه اللغات السامية . كارل بروكلمان ترجمة رمضانا عبد التواب - جامعة الرياض ١٩٧٧ .
- ٢ - دراسات في فقه اللغات السامية - السيد يعقوب بكر بيروت ١٩٦٩ .
- ٣ - دراسات نقدية في النحو العربي - عبد الرحمن أيوب الكويت ١٩٧٩ .
- ٤ - دراسات في الأدوات النحوية - مصطفى النحاس الكويت ١٩٧٩ .

المراجع الاجنبية :

Moscato, S. An Introduction to Comparative grammar of the Semetic Languages.
Wiesbaden. 1964.